الاتحاد الأوروبي يطالب إسرائيل بالتراجع عن قرار الضم

موسكو تحرج نتنياهو بكشف حقيقة تسريب إسرائيلي حول فلسطين

مظاهرة فلسطينية ضد مساعي الاحتلال لضم الضفة

عواصم – «وكالات»: كذبت موسكو تسريبا إعلاميا زعم أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، بإفشال تبني مجلس الأمن قرارا يطالب بالاعتراف بدولة فلسطين.

ووصفت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في تصريح صحفي، نقلته وكالة «تاس» الروسية، مزاعم صحيفة «إسرائيل هايوم» العبرية بـ «السخيفة تماما»، مضيفة أن «دس تسريبات إعلامية غير موثوق بها أصبح للأسف علامة من علامات عصرنا»، وفقا لما ذكرته وكالة المعلومات الفلسطينية «وفا» أمس الخميس.

وتابعت زاخاروفا: «التضليل من هذا النوع يبعث على استياء أكبر عندما يدور الحديث عن مسؤولين رسميين تجلب تصريحاتهم الاهتمام العام، وهم الذين يبلورون سياسة دولهم الداخلية والخارجية».

وزعمت صحيفة «إسرائيل هايوم»، في عددها الصادر في 15 يونيو، بأن نتانياهو روى، خلال لقاء مغلق أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، كانت تنوي أواخر العام 2016، طرح مشروع قرار أمام مجلس الأمن الدولي يطالب إسرائيل بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود العام 1948. وبحسب الصحيفة، فقد اتصل نتانياهو آنذاك ببوتين ليطلب منه منع تمرير هذا القرار، ووافق بوتين على ذلك، فيما تراجع أوباما عن نيته ولم يطرح مشروع قراره أمام مجلس الأمن.

وعلقت زاخاروفا قائلة، إن «مراسل الصحيفة الإسرائيلية لا دراية له، على ما يبدو بواقع الشرق الأوسط»، مشيرة إلى أن من الخيال المطلق التصور أن يقترح أي رئيس أمريكي العودة إلى قرار دولي يمثل أساسا لحل الدولتين للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو حل مدعوم من روسيا ومعظم دول العالم».

وأضافت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، أن موسكو في العام 1988، اعترفت بدولة فلسطين على حدودها تلك، بما فيها القدس الشرقية. أما الولايات المتحدة فإذا كانت تريد الاعتراف بدولة فلسطين فكان بمقدورها فعل ذلك كدولة، دون اللجوء إلى مجلس الأمن.

من جهة أخرى طالب الاتحاد الأوروبي، الحكومة الإسرائيلية بالتخلي عن خطة ضم أراض في الضفة الغربية المحتلة، لأنه بشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي.

وحث الاتحاد في رسالة بعثها مكتب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، إلى الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا، ردا على رسالة الأخير بشأن خطة الاحتلال ضم منطقة الأغوار وأجزاء من الضفة، «إسرائيل على الامتناع عن أي قرار أحادي من شانه أن يؤدي إلى ضم أية أرض فلسطينية محتلة، وهو الأمر الذي يشكل خرقاً للقانون الدولي»، وفقا لما ذكرته وكالة المعلومات الفلسطينية «وفا» أمس الخميس.

وأكد الاتحاد في رسالته أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود 1967، ما لم يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على ذلك.

وقال إن «الاتحاد الأوروبي جدد التأكيد في الدورة 43 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، على أن أي ضم هو غير قانوني بموجب القانون الدولي.

وشدد على أنه سيواصل مراقبة التطورات عن كثب على الأرض، وسينظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية مبدأ حل الدولتين، ودعم المفاوضات بين الطرفين، لحل جميع قضايا الوضع النهائي، وتحقيق سلام عادل ودائم.

من ناحية أخرى أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية ضيف الله الفايز الأربعاء، إن الوزارة أرسلت مذكرة احتجاج لإسرائيل على أعمال في الحائط الغربي للمسجد الأقصى في القدس الشرقية.

ونقل بيان لوزارة الخارجية عن الفايز أن «وزارة الخارجية أدانت استمرار قيام السلطات الإسرائيلية بأعمال في الحائط الغربي للمسجد الإقصى المبارك، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف».

وحسب الفايز فإن «إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك هي السلطة الوطنية صاحبة الاختصاص الحصري في إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك بموجب القانون الدولي، وأن جميع أعمال الصيانة والترميم في المسجد البالغة مساحته 144 دونما، بما في ذلك الأسوار، ضمن الصلاحيات الحصرية لإدارة أوقاف القدس».

وأكد ضرورة التزام إسرائيل بالوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف، وحمّلها كامل المسؤولية عن سلامة المسجد وأسواره.

ويقع المسجد الأقصى في القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب 1967، وفي صلب النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتسيطر القوات الإسرائيلية على مداخل الموقع الذي تتولى إدارته دائرة الأوقاف الإسلامية التابعة للأردن.

وتعترف إسرائيل التي وقعت معاهدة سلام مع الأردن في 1994، بإشراف المملكة على المقدسات الإسلامية في المدينة.

ويعتبر المسجد الأقصى أحد أبرز ثلاثة مواقع مقدّسة عند المسلمين، في حين يشير إليه اليهود بجبل الهيكل، موقع معبد يهودي دُمر في سنة 70 ميلادية، ويعتبر أكثر الأماكن الدينية قداسة لديهم.

الأمم المتحدة تنتخب 5 دول لشغل مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن

مجلس الأمن الدولي

«وكالات»: بدأ التصويت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك الأربعاء لاختيار 5 دول لشغل مقاعد للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

وغالبا ما تنظم الدول حملات مكلفة تستمر أعواما للفوز بمقعد في مجلس الأمن الدولي الذي يضم 15 عضوا، إذ يمنح الدولة صوتا قويا في قضايا السلام والأمن.

ومجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تصدر قرارات ملزمة قانونا، مثل فرض عقوبات، أو تفويض بعثات لحفظ السلام.

ويضم المجلس خمسة أعضاء دائمين يتمتعون بحق النقض، فيتو، هم روسيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، والصين.

وينتخب 5 دول كل عام لشغل 5 من المقاعد العشرة الباقية لمدة عامين، والتي توزع على أساس إقليمي.

ويشهد هذا العام سباقين مثيرين للجدل، إذ تتنافس كندا، وايرلندا، والترويج على مقعدين لمجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، بينما تتنافس كينيا، وجيبوتي على تمثيل أفريقيا.

وتتنافس الهند، والمكسيك بلا منازعين على مقعدين لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية.

وهذه الانتخابات هي أول تصويت كبير في الأمم المتحدة منذ أن أجبر وباء فيروس كورونا مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وهي واحدة من أكثر المدن تضررا من الفيروس في العالم، على إغلاق أبوابه منذ مارس الماضي.

وتجري الانتخابات عادة في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبسبب جائحة كورونا، ستمنح كل دولة من الدول الـ193 الأعضاء في الأمم المتحدة هذا العام فترة زمنية، ومكانا مخصصا للإدلاء سرا بأصواتها.

ويجب أن يحصل المرشح على أغلبية تلثي الأصوات للحصول على مقعد في المجلس.

ومن المقرر أن تشغل الدول الخمس الفائزة مقاعدها على الطاولة الأبرز في الأمم المتحدة في يناير المقبل.

وتعرض مجلس الأمن في الآونة الأخيرة لانتقادات بسبب إخفاقه في التعامل مع أزمة كورونا العالمية، وشهد انقسامات بين أعضائه الدائمين.

دول حلف شمال الأطلسي تعدل قدرات الردع رداً على الصواريخ الروسية

الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ

«وكالات»: قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ناتو، ينس ستولتنبرغ إن العديد من الدول الأعضاء في الحلف تستثمر في قدراتها للردع النووي، رداً على تزايد مدى الصواريخ الروسية.

وقال ستولتنبرغ في أعقاب اجتماع مع وزراء الدفاع بدول الحلف: «سنحافظ على ردعنا ودفاعنا، لكننا لن نقلد روسيا، لا نية عندنا لنشر صواريخ نووية جديدة في أوروبا».

وأضاف الأمين العام لحلف ناتو أن سلوك روسيا يزعزع الاستقرار، فضلاً عن خطورته.

باكستان تعلن مقتل 4 مدنيين في اشتباكات مع الهند في كشمير

قوات هندية

إسلام أباد – «وكالات»: نفى 4 مدنيين باكستانيين على الأقل حتفهم عندما استهدفت قوات حدودية هندية قرى في وادي كشمير المتنازع عليه، بعد أيام من اشتباكات دامية بين القوات الهندية والصينية في المنطقة نفسها.

وقال الجيش الباكستاني في بيان أمس الخميس، إن القوات الهندية أطلقت النار على مواقع للجيش ومدنيين في القرى بأسلحة ثقيلة خلال الليل.

ووقع الحادث عبر خط السيطرة، وهو حدود فعلية تقسم كشمير إلى شطرين تدير أحدهما باكستان وتدير الآخر الهند.

واندلعت اشتباكات قاتلة على الحدود منذ أن قامت الهند بتجريد أجزاء كشمير الخاضعة لسيطرتها من وضع دستوري خاص في أغسطس الماضي.

وقال الجيش الباكستاني إنه أسقط ما لا يقل عن اثنين من مروحيات المراقبة الهندية في الأسابيع الأخيرة أثناء محاولتها التسلل إلى المجال الجوي للبلاد.

وجاء آخر حادث بين باكستان والهند بعد أيام من مقتل 20 جنديا هنديا على الأقل في اشتباك مع القوات الصينية في المنطقة نفسها في المواجهة الأسوأ منذ عقود.

ويقع كشمير، وهو وادي ذو مناظر خلابة في منطقة الهيمالايا، في قلب النزاعات بين الهند وباكستان والصين، مما يجعله من أكثر المناطق عسكرة في العالم.

وخاضت كل من باكستان والصين حروبا ضد الهند، وهناك مخاوف من أن تتصاعد الاشتباكات الحدودية إلى صراع كامل.

أمريكا: اتهام شرطي في أتلانتا بالقتل بعد إطلاق الرصاص على ريشارد بروكس

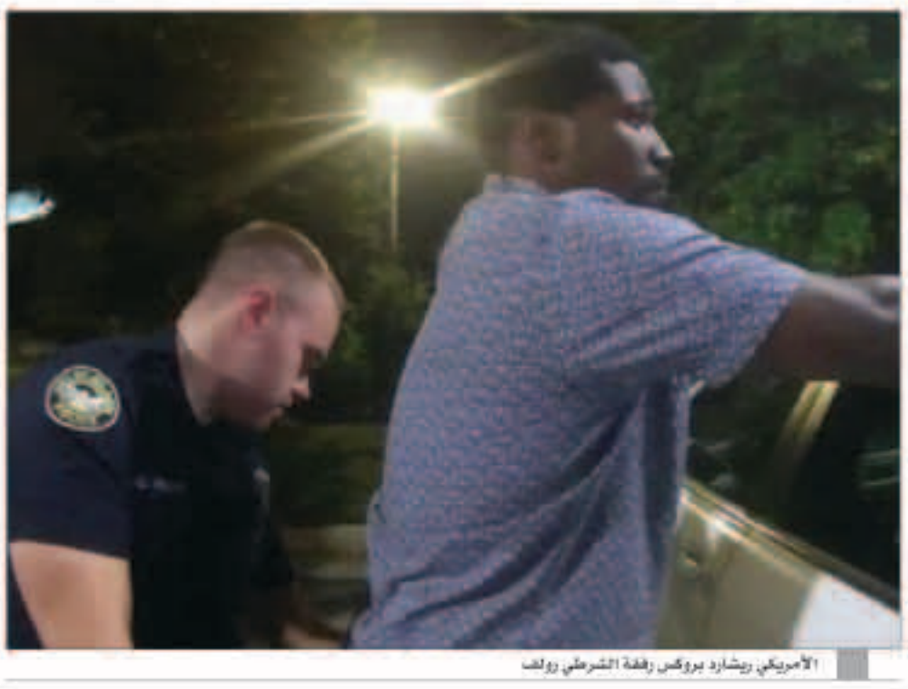
الأمريكي ريشارد بروكس رفقة الشرطي رولف

واشنطن – «وكالات»: وجه الادعاء الأمريكي الأربعاء الاتهام لشرطي في مدينة أتلانتا بالقتل، بعدما أطلق الرصاص الأسبوع الماضي على مواطن أسود في ساحة لانتظار السيارات أمام مطعم للوجبات السريعة فأرداه قتيلا، بينما وافق زميل له بواجه اتهامات أخف على الشهادة ضده في القضية.

وجاء مقتل ريشارد بروكس بعد سلسلة طويلة من حوادث موت أمريكيين من أصول أفريقية في مواجهات مع أجهزة إنفاذ القانون تم توثيقها بالفيديو، وقد أججت الواقعة من التوتر الاجتماعي بالولايات المتحدة في وقت يشهد احتجاجات على فظاظة الشرطة والعنصرية في نظام العدالة الجنائية.

وقال بول هوارد مدعي منطقة فولتون كاونتي في مؤتمر صحفي إن «بروكس، وهو أب لثلاثة أبناء وعمره 27 عاما، لم يبدر منه إطلاقا ما يشير إلى أنه يصدر تهديد، ولم يُبد سلوكا عدائيا تجاه الشرطيين الأبيضين خلال المواجهة التي دارت يوم الجمعة الماضي».

وأضاف أنه تم توجيه 11 تهمة جنائية للشرطي جاريت رولف الذي أطلق الرصاص على بروكس، وأقيل من عمله في اليوم التالي بعدما كشفت كاميرات المراقبة ما دار في الواقعة، وأن من بين الاتهامات القتل الجنائي والهجوم بسلاح قاتل والحنث بيمين العمل.

ومضى قائلاً إن «رولف (27 عاما) قد يواجه السجن مدى الحياة أو الإعدام في حالة إدانته».

وتم توجيه الاتهام لزميله ديفين بروستان (26 عاما) بالاعتداء المشدد ومخالفة يمين العمل، وقال هوارد إن بروستان، الذي أحيل لعمل إداري بعد الواقعة، قدم للمحققين معلومات تدعم الاتهامات ضد رولف وإنه سيتعاون مع الادعاء.

وجاء مقتل بروكس وسط عاصفة احتجاجات انطلقت إثر موت الأمريكي الأسود جورج فلويد في مدينة منيابوليس يوم 25 مايو الماضي، بعدما ضغط شرطي أبيض بركبته على عنقه لما يقرب من 9 دقائق وهو جاثم على الأرض.

وتم اتهام ذلك الشرطي، ديريك تشوفين، بالقتل من الدرجة الثانية، وتوجيه الاتهام لثلاثة آخرين من شرطة منيابوليس بالمعاونة والتواطؤ.

قادة جنوب السودان يتفقون على تقاسم ولايات البلاد

«وكالات»: توصل الخصمان الرئيسيان في النزاع في جنوب السودان الأربعاء إلى اتفاق لتقاسم السيطرة على ولايات البلاد العشر، المسألة التي تعد أكبر تهديد للسلام منذ تشكيل حكومة الوحدة في فبراير الماضي.

وأثار الخلاف بين الرئيس سلفا كير وزعيم المتمردين السابق ونائب الرئيس الآن ريك مشار في 2013 حربا أهلية، بسبب الولايات، خاصة المنتجة للنفط، وهو المصدر الرئيسي لدخل البلد الإفريقي الصغير.

وفي الأسبوع الماضي، أصدرت بريطانيا، والترويج، والولايات المتحدة بيانا مشتركا حثتهما فيه على الاتفاق على تعيين الحكومات مع تصاعد العنف في الأسابيع الأخيرة بسبب «الفراغ الناجم عن غياب الحكم».

وأعلن وزير شؤون الرئاسة نيال دينغ نيال للصحافيين تخصيص ست ولايات، بما في ذلك ولاية الوحدة الغنية بالنفط والاستوائية الوسطى التي تضم العاصمة جوبا، لمعسكر الرئيس كير.

وسيتولى مشار ثلاث ولايات، بما فيها أكبر منطقة منتجة للنفط، ولاية أعالي النيل، فيما سيتولى ثالث طرف موقع على اتفاق السلام، تحالف جنوب السودان المعارض، ولاية جونقلي.

وقال نيال: «مع هذا التطور، أعطي زخم جديد لتنفيذ الاتفاق». وتابع «متفائلون جدا أنه مع هذا التطور فإن الطريق ممهد الآن لمزيد من التطورات الإيجابية التي نأمل أن تنفذ على وجه السرعة».

وسقط جنوب السودان في حرب أهلية دامية في 2013 بعد أن اتهم الرئيس سلفا كير نائبه السابق ريك مشار، بالتآمر لتدبير انقلاب.

وفي سبتمبر 2018، وقعت الأطراف المتحاربة اتفاقاً لتشكيل حكومة وحدة، مهدت لعودة مشار إلى الحكومة نائبا للرئيس.

وقالت الدول الغربية الثلاث في بيانها الأسبوع الماضي إن تصاعد العنف يعرّض السلام الذي تحقق بشق الأنفس في جنوب السودان للخطر.

وأكد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الشهر الماضي مقتل 658 شخصا وإصابة 452 آخرين في الأشهر الثلاثة الأولى من 2020، في أعمال عنف بين القبائل في البلاد.